قانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٠

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٢٩٤٢٥١٨٢٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وأربعة وتسعون ملياراً ومائتان وواحد وخمسون مليونًا وثمانمائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٢٣٦٩٣٧٣٢٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وستة وثلاثون ملياراً وتسعمائة وسبعة وثلاثون مليونًا وثلاثمائة واثنان وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- أجور بمبلغ ٣٣٥٤٧٠٠٠٠ جنيه .
- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٢٣٦٦٠١٨٥٢٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٢٦٦٥٦١٣٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وستة وستون ملياراً وخمسمائة وواحد وستون مليونًا وثلاثمائة وعشرون ألف جنيه) منها مبلغ ٦٧٦٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إعانات .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٢٩٦٢٣٩٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وعشرون ملياراً وستمائة وثلاثة وعشرون مليونًا وتسعمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) منه مبلغ ٢٥٠٩٩٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المـادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٢٧٦٩٠٥٠٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون ملياراً وستمائة وتسعون مليونًا وخمسمائة وثلاثة آلاف جنيه) موزعة كالآتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٦١٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٧٦٢٩٥٠٣٠٠٠ جنيه .

(المـادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٢٧٦٩٠٥٠٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون ملياراً وستمائة وتسعون مليونًا وخمسمائة وثلاثة آلاف جنيه) موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٢٤٠٦٢٧٣٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٢٨٤٢٣٠٠٠٠ جنيه .

(المـادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ٢٠١٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبـارك

مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول
للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١

(القيمة بالجنيه)

بيـــان	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	بيـــان	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
التكاليف والمصروفات :			**الإيـرادات :**		
مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار	٧٥,١٢٦,٤٥١,٠٠٠	٥٨,٧٦٦,٠٠٠,٠٠٠	مجموعة (١) إيرادات النشاط	١٩٦,١١٢,٣٩١,٠٠٠	١٤٧,١١٢,٤٣٢,٠٠٠
مجموعة (٢) الأجور	٣٣٥,٤٧٠,٠٠٠	٢٩٤,٨٤٠,٠٠٠	مجموعة (٢) منح وإعانات	٦٧,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٩٩٤,٠٠٠,٠٠٠
مجموعة (٣) المصروفات	١٩,٤٧٠,٧٨٤,٠٠٠	١٩,٣٦٧,٤٣٢,٠٠٠	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد	١,٧٠٧,٨٠٢,٠٠٠	٣,٠٥٤,٣٢٠,٠٠٠
مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع	١٠٣,١٣٢,٠٧٩,٠٠٠	٧٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى	١,٠٦١,١٢٦,٠٠٠	٦,٤٨٤,٦٨٠,٠٠٠
مجموعة (٥) أعباء وخسائر	*٣٨,٨٧٢,٥٣٨,٠٠٠	٢١,٠٣٩,٠٠٠,٠٠٠			
جملة التكاليف والمصروفات	**٢٣٦,٩٣٧,٣٢٢,٠٠٠	١٧٥,٤٦٧,٢٧٢,٠٠٠	جملة الإيرادات	**٢٦٦,٥٦١,٣٢٠,٠٠٠	١٩٠,٣٤٥,٤٣٢,٠٠٠
أرباح العام :					
أرباح موزعة (فائض حكومة)	٢٥,٠٩٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٨٠٢,٠٠٠,٠٠٠			
أخـــرى	٤,٥٢٤,٩٩٨,٠٠٠	٤,٠٧٦,١٦٠,٠٠٠			
صافي ربح العـام	٢٩,٦٢٣,٩٩٨,٠٠٠	١٤,٨٧٨,١٦٠,٠٠٠			
جملة الموازنة الجارية	٢٦٦,٥٦١,٣٢٠,٠٠٠	١٩٠,٣٤٥,٤٣٢,٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٢٦٦,٥٦١,٣٢٠,٠٠٠	١٩٠,٣٤٥,٤٣٢,٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية :			**الإيرادات الرأسمالية :**		
استخدامات استثمارية	٦١,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٨٤,٦٧٥,٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	٢٢,٤٠٦,٢٧٣,٠٠٠	٣٧,٤٨٠,١٠٨,٠٠٠
تحويلات رأسمالية	٢٧,٦٢٩,٥٠٣,٠٠٠	٤٤,٢٤٧,٦٣٦,٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية	٥,٢٨٤,٢٣٠,٠٠٠	٨,٠٥٢,٢٠٣,٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٢٧,٦٩٠,٥٠٣,٠٠٠	٤٥,٥٣٢,٣١١,٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٢٧,٦٩٠,٥٠٣,٠٠٠	٤٥,٥٣٢,٣١١,٠٠٠
إجمالي الموازنة	٢٩٤,٢٥١,٨٢٣,٠٠٠	٢٣٥,٨٧٧,٧٤٣,٠٠٠	إجمالي الموازنة	٢٩٤,٢٥١,٨٢٣,٠٠٠	٢٣٥,٨٧٧,٧٤٣,٠٠٠

* يتضمن مبلغ ١٦٦١٧ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشريك الأجنبي .

** يجوز بموافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للهيئة لمواجهة الزيادة في نفقات التشغيل وبما ينعكس إيجابيا على نتائج أعمال الهيئة وما يؤول للخزانة العامة .